

إذن، يجب «قيادة الكتاب إلى القارئ»، تجارياً (مكتبات جواله خاصة، سلسلة إعارات لمكتبات الحي الصغيرة، فروع إعارة في المحلات الكبرى، ...)، أو إدارياً (مكتبات عامة للإعارة، متعددة الفروع، مكتبات عامة في أماكن تواجد العمل، سيارة مكتبة، مكتبات عامة في الضواحي، وفي مراكز النقابات والمكاتب الكبرى، ...).

أعلنت مديرة مكتبة مركزية عامة للإعارة، بالرغم من صدق نواياها، في تقريرها السنوي: «لم نخضع يوماً لتجربة السهولة، ونحن راعينا دائماً في إرسالاتنا على الأقل نسبة الثلث من الكتب الوثائقية. وكتبنا الباقية، فيها القليل من الروايات البوليسية أو العاطفية الرخيصة. ولسنا نغير إلا على الطلب، وبلا أكثر من 3 أو 4 كتب لكل تسليف. وإننا نفضل الإبقاء على هذا النمط من التسليف، ولا الخضوع لتجربة الزيادة في عدد الإعارات المسجلة<sup>(1)</sup>».

وهذا، تجاهل أن «السهولة» (أي الطابع الآلي والمقولب)، في هذا العمل، متأية من أن الروايات البوليسية والعاطفية ليست من ضمن التبادلات في الإعارة والتسليف، وأن الاقلال منها يقوي هذا التجاهل ويحيلها، أقوى، إلى الدوائر الشعبية. وجورج سيمنون، برهنت تجربته أن الرواية البوليسية قد تكون شعبية أو أدبية في آن.

وهنا الخطر المحدث بكل توجيهية خاصة أو عامة، في الناحية الإرشادية التعليمية. من هنا عقم التجار أو الهيئات الثقافية الزمنية أو الطائفية أو السياسية أو الرسمية، وعجزها عن «تنظيم» أدب شعبي حي، وإعطاء الدوائر الشعبية حصة من الحيوية الفائضة التي تسبب هدراً في الدائرة المثقفة، وهذا ما قلناه حرفياً، في عدد كانون الثاني/يناير 957 من مجلة «الأبناء الاجتماعية»، إذ كتبنا: «إذا هذه التجارب، كما يبرزها لنا الواقع، كانت فاشلة، فلأن خطأها كان في كونها خارجة عن القراء أنفسهم، واستندت إلى فكرة «حمل» جديد إلى القراء، من خميرة روحية أو رسالة، أو

---

(1) مدام ده لا موت، في تقريرها السنوي عن المكتبة العامة المركزية للتسليف في دوردونيا (1954).